مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العدد: (01)، (2021)، ص 331 - 353

آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية

Enhancing Political Participation through activating the Role of Civil Society

دباغي سارة
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، debbaghi.sara@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/23 تاريخ قبول النشر: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تعبّر المشاركة السياسية عن شرعية السلطة القائمة، وتمكّنها من معرفة رأي الشعب وتطلعاته واتجاهاته، كما تكرّس الأمن والاستقرار داخل المجتمع، خصوصا لما يتم تنظيمها وتأطيرها في تنظيمات وهيئات تعبّر عنها، وهنا تبرز أهمّية وجود مجتمع مدني فعّال ونشط، يضمن تحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف الفواعل، ويمكّن المواطنين من اسماع صوتهم وأخذ اقتراحاتهم وحلولهم بعين الاعتبار مما يدعّم ويزيد الثقة بين الإدارة والمواطن.

فالمجتمع المدني بمختلف هيئاته يعبّر بكل شفافية عن مختلف اهتمامات أفراد المجتمع، و يعدّ فاعلا أساسيا في نقل مطالبهم واحتياجاتهم للجهات المسؤولة، والتي إذا أخذت بعين الاعتبار تسمح بصياغة سياسات عامة أكثر نجاعة، فهو يتوسط العلاقة بين المواطنين و الدّولة لتأمين مصالحهم، كما يعدّ المجتمع المدني آلية محورية في مكافحة الفساد خاصة مع انتشار واستفحال هذه الظاهرة عالميا، وهذا من خلال مراقبته للسلطات ومساءلتها ومحاسبتها بكل حرّية، وفي هذا الإطار يعتبره المنظر السياسي الفرنسي "Alexis de Tocqueville" "ألكسي دي توكفيل" العين الفاحصة والمستقلة اليقظة والضرورية للديمقراطية.

الكلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ المشاركة السياسية؛ الوعي السياسي؛ الديمقراطية؛ الآليات الدستورية؛ الاستقلالية.

Abstract:

Political participation, in all its forms, often reflects the legitimacy of an established government. It enables the officials to know the people's concerns, interests and orientations, and hence, it boosts political stability and security within society, particularly if it is framed and organized in representative organizations and institutions. Here, the presence of an active civil society emerges as an important factor to ensure the constructive interactions between the various actors operating in the internal politics in a way that enhances the trust between the government and its citizenry.

Civil society, as a combination of multiple organizations, is the intermediary standing between the citizens and their government as it delivers their concerns and demands to the authorities in an efficient way. A fact that helps the government to embrace effective and efficient public policies that are mainly directed to meet those demands. Moreover, civil society plays a crucial role in combating corruption and mitigate its negative effects through monitoring the behavior of government agencies and holding public officials accountable. Here is why the French philosopher Alexis De Tocqueville deemed civil society "a necessary element for democracy and its monitoring eye".

Keywords: Civil Society; Political Participation; Political Awareness; Democracy; Constitutional Mechanisms; Independence.

1. مقدّمة

يعدّ المجتمع المدني صمام الأمان لترسيخ معالم الديمقراطية التشاركية*، والتي تقوم على مواطنة فعّالة ومسؤولة وتحقيق العدالة الاجتماعية مع تشجيع العمل الجماعي، ولا تتحقّق إلاّ باشراك المواطنين في الحوار والمناقشات حول القضايا العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات حولها، وهذا مع متابعة مدى تطبيق السلطات لما تم اعتماده من سياسات، وهذا من خلال مشاركة سياسية واعية يعبّر عنها ويكرّسها مجتمع مدني فعاّل يمتلك مختلف الوسائل القانونية والسياسية للعمل بكل حرّية واستقلالية لمتابعة ومساءلة السلطات ومن ثم مساندتها أو معارضتها تحقيقا للمصلحة العامة وتنمية المجتمع.

تمكّن هذه المشاركة السياسية من القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة، وهذا ما يتجسّد من خلال تمكين المواطنين واشراكهم في تدبير الشأن العام والمحلي، كما تعدّ مدخلا لتحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف فواعل المجتمع المدني، الذي يستوجب تحقيق فعّالية تنظيماته ومؤسساته توفّر مجموعة من الأسس والآليات، لتمكينه من أداء وظائفه وتبوّء مكانة تليق به، وهذا نظرا للصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية التي يعاني منها خصوصا في المجتمعات النامية، إذ نجد أنّ مختلف التشريعات والمراسيم التنظيمية التي تشجّع على تواجده وتنظّم نشاطه من جهة تحاصره وتحدّ من حرياته وتجعل جهات وهيئات وصّية عليه من جهة أخرى، ولهذا نسعى للبحث عن هذه الآليات والسبل التي من شأنها تطويره وتفعيله ليحقّق ما هو منوط به من تعزيز المشاركة وترسيخ مبادئ الديمقراطية وتنمية المجتمع.

ومن هنا جاءت إشكاليتنا كالتالي:

*فيما تكمن أهم ميكانيزمات وأدوار تفعيل المجتمع المدني لتكريس مشاركة سياسية واعية؟

ويمكننا صياغة أو إدراج التساؤلات التالي:

1. فيما تتمثّل أهم مرتكزات المجتمع المدني وما علاقته بالدّولة؟
2. ماذا نعني بالمشاركة السياسية والوعي السياسي؟
3. ما هي أهم الآليات والأدوار التي من المهم اعتمادها لبناء مجتمع مدني فعّال؟
4. كيف يعزّز المجتمع المدني المشاركة السياسية؟

وعلى ضوء عناصر الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كلّما اتّسمت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية والوعي الاجتماعي والحقوقي كلما توصّلنا إلى مجتمع مدني فعّال ونشط يؤدي دوره في تعزيز المشاركة السياسية ويساهم في تحقيق التنمية.
- إذا كان هناك مجتمع مدني قوي وفعّال فإنّه يؤدي إلى بناء نظام متكافئ مع السلطة السياسية وبالتالي يكون قادرا على محاسبتها ومراقبة أعمالها تحقيقا للمصلحة العامة.

وللإجابة على إشكاليتنا يمكن إدراج المحاور التالية:

- المجتمع المدني، الدّولة والديمقراطية.
- آليات بناء مجتمع مدني فاعل في الحياة السياسية (دستورية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية)
- مسؤوليات وأدوار كل من الدّولة، التنظيمات المجتمعية والمجتمع في تعزيز المشاركة السياسية.

2. المجتمع المدني، الدّولة والديمقراطية:

عرفت فترة التسعينات من القرن الماضي تزايد الاهتمام الدّولي بالمجتمع المدني باعتباره شريك للدّولة في إحداث عملية التنمية وأنّ له من القوة ما يساويه بها و يزيد من فاعليته في مواجهتها، و هذا نتيجة لما يمثّله من مجال اجتماعي مستقل يشتمل على الأنشطة التطوّعية للجماعات مما يؤدي إلى قدر من التوازن بين طرفي معادلة القوّة، و لهذا تعرّفه مختلف البرامج التنموية على أنّه المساحة التي تجمع المؤسسات التطوعية و مجموعات الضغط و الهيئات السياسية و التجمعات المهنية والحركات الاجتماعية في تحالف واسع يشكل جهازا توازنيا مواجها لنفوذ الدّولة ومراقبا لها[1]، وتمثّل هذه العلاقة بين الدّولة و المجتمع المدني أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد.

كما يتميّز **المجتمع المدني الفعّال بمجموعة من الخصائص،** كلّما توفّرت في تنظيماته ومؤسساته تطوّرت واتّجهت نحو المأسسة، ويحدّدها "صموئيل هنتنغتون" في: القدرة على التكيّف، الاستقلال، التعقّد، والتجانس[2]:

- القدرة على التكيّف: بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطوّرات في البيئة التي تعمل من خلالها، فكلّما كانت المؤسسة قادرة على التكيّف كلّما زادت فاعلية، أما الجمود فيؤدي إلى تضاؤل أهمّيتها وحتى القضاء عليها، ويكون التكيّف عبر محاور:
  - التكيّف الزمني: القدرة على الاستمرار لفترة طويلة، فكلّما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مأسستها.
  - التكيّف الجيلي: وهو القدرة على الاستمرار مع تعاقب أجيال قادتها، فكلّما تم التغلب على مشكلة خلافة القائد سلميا ازدادت مأسسة، وهذا ما يدلّ على مرونة المؤسسة في مواجهة متطلّبات التطوّر الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحوّل الاجتماعي تؤدي إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميّزة.
  - التكيّف الوظيفي: أي قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في أنشطتها للتكيّف مع الظروف المستجدة.

- الاستقلال: بمعنى ألا تتبع المؤسسة ولا تخضع لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، لكي لا يسهل السيطرة عليها أو يتم توجيه نشاطها وفق ما يراه المسيطر، وتتوقف درجة الاستقلال على عدّة معايير منها:
  - طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي.
  - مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام.
  - مدى ودرجة استقلالها الإداري والتنظيمي في ادارة شؤونها الداخلية تكون وفقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخّل النظام السياسي.
- التعقّـد: بمعنى تعدّد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أي تعدّد هيئاتها التنظيمية، اضافة إلى وجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، فكلّما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوّعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاء أعضائها والحفاظ عليه والمؤسسة ذات الأهداف العديدة أفضل من ذات الهدف الواحد، إذ يمكنها تكييف نفسها والسعي إلى تحقيق الأهداف الأخرى.
- التجانس: ويكون من خلال عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثّر في ممارسة نشاطها فكلّما كانت الصراعات أو الانقسامات بين الأجنحة والقيادات يتم حلّها سلميا وهذا ما يدلّ على تطوّر المؤسسة، حيث أنّ المجتمع المدني لا يتصف بالضرورة بالتجانس بل تعتبر ظاهرة صحيّة وجود اختلاف وتنافس بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، فكلّما ازدادت أنماط هذه العلاقات القائمة على أساس التنافس والتعاون على حساب علاقات الصراع فهذا مؤشرٌ على حيوية المجتمع.

المجتمع المدني والدّولة

تميّز منظمات المجتمع المدني بالاستقلالية عن أجهزة الدّولة هذا لا يعني الانفصال الكامل بينهما، وإنّما يدلّ على أنّ هذه المؤسسات تتمتّع بهامش واسع من حرية الحركة والفكر بعيدا عن التدخل المباشر للدّولة، ومن هنا تتضح هذه العلاقة في مجموعة من المبادئ والآليات[3]:

1. الدّولة والمجتمع المدني واقعان مترابطان ومتلازمان وليس بالضرورة متناقضان إنّما لا وجود للمجتمع المدني بلا دولة ولا بناء دولة دون مجتمع مدني، إذ أنّ هذه العلاقة تحكمها قاعدة أساسية هي الحفاظ على الاستقلالية عن الأجهزة الحكومية.
2. تتكامل وظائفهما إذ هناك تقاسم للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بينهما، حيث يسدّ أي منهما القصور في دور الآخر مثلا: حماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات، عدم التعارض مع آليات الدّولة لحفظ النظام ووحدة المجتمع.

3. تعمل هيئاته على التأثير في السياسات العامة و صنع القرار و هذا ليكون أكثر استجابة لمطالب المجتمع، و تعتمد لذلك العديد من الوسائل منها السلمية مثل: وسائل الإعلام، المجالس التشريعية، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الملتقيات، كما نجد أخرى غير سلمية: كأعمال الاحتجاج الجماعي، الاضطرابات، الاعتصامات وهذا إذا لم تجد القنوات الرسمية التي يمكنها من خلالها التعبير السلمي عن مطالبها، و يتوقف هذا على طبيعة الدولة و مدى احترامها لحقوق الإنسان والديمقراطية من جهة و درجة النضج في المجتمع المدني من جهة أخرى.
4. تؤدي الدّولة وظائفها تجاه المجتمع وفق إطار قانوني ينظم عملها ويمنعها من التعسف في الاستخدام الشرعي للقوّة، ومن هذه الوظائف توفير القنوات الشرعية للأفراد للتعبير عن مطالبهم و احتياجاتهم.

وفي إطار هذه العلاقة بين الدّولة والمجتمع المدني يرى هيغل أنّها تتحدّد بمتغيّرين أساسيين هما: الحرية والقانون اضافة إلى محدّدات أخرى اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أخلاقية، سياسية. فالمجتمع المدني يجسّد مملكة الحرية وهذا بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة وإمكانية الاختيار، والمجتمع المدني هو الذي يعي ويدرك هذه الضرورة وهي الاحتياجات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يجسّدها واقعيا القانون بتسويته بين القوى والمصالح المتعارضة، والدّولة هي مملكة القانون[4].

وباعتبار أن الحرية مشروطة بالقانون والمجتمع المدني مشروط بالدّولة، فلا حرية بلا قانون ولا مجتمع مدني بلا دولة والعكس صحيح، فالقانون هو الضامن الرئيسي للحريّة وهي مضمونه، ومن هنا تصبح الدّولة مملكة الحرية كلّما تعزّز تواجد المجتمع المدني فيها وتتجه لترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي.

المجتمع المدني والديمقراطية:

يعدّ المجتمع المدني الضامن للديمقراطية وللقوى الاجتماعية لتمارس حياتها السياسية، و يوفّر الظروف المناسبة لقيام حوار جاد حول قضايا المجتمع و كيفية تجاوز العقبات التي تعرقل تقدّمه، فإذا كانت الديمقراطية هي الأساس السياسي والاجتماعي لتطوّر قوى و مؤسسات المجتمع المدني، فإن هذه المؤسسات هي التي تساهم و تعزّز العملية الديمقراطية، و تدافع عن الديمقراطية باعتبارها قيمة كبرى و تعمل على تطويرها، و ليؤدي المجتمع المدني هذا الدور المنوط به يجب توفّر البيئة أو الأرضية المهيأة لذلك في إطار دولة المؤسسات المتفاعلة و المعبّرة عن المجتمع، مما يوصلنا إلى رشادة وعقلانية في الحكم، ومن هذه الشروط الضرورية لبناء مجتمع مدني فعال و متماسك نجد[5]:

1. توفّر مرجعية قانونية في إطار ممارسات ديمقراطية تمنع من هيمنة أو تدخّل السلطات الحاكمة في شؤون مؤسسات المجتمع المدني.

2. وجود صيغة سياسية تسمح لمختلف القوى وفئات المجتمع المدني بالتواجد والتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة منظمة (قنوات ووسائل رسمية للتعبير)، وتنصّ هذه الصيغة على اقرار التعدّدية السياسية والفكرية والحزبية، التداول السلمي على السلطة، حماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية.
3. منظومة القيم السائدة في المجتمع والتي تؤثّر في التفاعلات والممارسات وتؤدي إلى ترسيخ مجتمع مدني فعّال كلّما تميّزت واتّسمت بـ: قبول الآخر وقبول التنوّع، التسامح الفكري والسياسي، التراضي، المواطنة، إدارة الحوار والخلاف سلميا، احترام النظم والقوانين وهذا ما يعكس الثقافة المدنية.[6]
4. توفّر نظام اقتصادي يسمح بانتهاج سياسية اقتصادية سليمة توفّر متطلبات الحياة، وتعمل على توزيع عادل للخيرات المادية بما يعني ربط الديمقراطية السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا باعتماد هذا النظام على القطاع الخاص والمبادرات الفردية كفاعل أساسي للتنمية و تحقيق متطلبات الأفراد، بمعنى يصبح القطاع الخاص شريك للدّولة في عملية التنمية و هذا ما يقوم عليه الحكم الراشد، فالدّولة يقتصر دورها في المجال الاقتصادي في وضع القواعد التنظيمية للأنشطة و القيام ببعض المشاريع و عدم السماح بانفلات الأوضاع المجتمعية اقتصاديا أو اجتماعيا، و هنا يلعب المجتمع المدني دوره بشكل متكامل مع الدّولة و القطاع الخاص لتنمية المجتمع.

إضافة إلى هذه الشروط هناك مقوّمات أخرى لتشكيل مجتمع مدني قوي وفعّال مرتبطة بعلاقته بالديمقراطية، حيث يبرز دوره الفعّال في تحقيق قدر كبير من الكفاءة ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل والمشاركة المباشرة للمواطنين، إذ أنّ الحكم ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات والسوق بل يشمل أيضا المجتمع المدني باعتباره عنصرا اجتماعيا حاميا للمصلحة العامة، إذ أنّ قضايا العامة لا تصبح شعبية إذا لم يتبناها ويدافع عنها المعنيون بها [7]

كما للمجتمع المدني دور مهم في تحقيق مطالب الشعب وتدعيم الثقة وترسيخ القيم الديمقراطية، وهذا ما اهتمّ به "Putnam" في دراسته حول "الديمقراطية في إيطاليا"، حيث يرى أنّ للمجتمع المدني (الرأس المال الاجتماعي) دور مهم في تحقيق الديمقراطية، وعرّفه أنّه شبكة واسعة من التنظيمات المدنية التطوّعية التي تستوعب مواطني المجتمع، وربط بينها من حيث المشاركة السياسية ودرجة الثقة واحترام القانون وعددها وحجم العضوية بها وبين معدّلات النمو الاقتصادي[8]، إذ يرى أنّ لها تأثيرا على تنمية المجتمع.

وهذه الممارسة الديمقراطية تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني فهي التي تجسّدها، كما أنّ الأساس لقيامها هي الديمقراطية من خلال الحقوق والحريات التي توفّرها من حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات والشركات، والحق في العمل والمساواة والملكية وغيرها، وهذا ما يعني أنّ هناك علاقة تفاعلية بين

الديمقراطية والمجتمع المدني فكلّما ترسّخت مبادئ الديمقراطية تدعّمت مؤسسات المجتمع المدني وأصبحت أكثر فاعلية ونشاط ومن العوامل المدعّمة لذلك نجد[9]:

1. تعديل التشريعات بحيث توفّر استقلالية حقيقية في ممارسة نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحصينها من هيمنة السلطة، خاصة النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية، الصحافة ولجان حقوق الإنسان.
2. تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة التي تحدّد وضعها القانوني في المجتمع، وتكسبها الشرعية والاعتراف والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات، وهذا مع التأكيد على مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.
3. تطوير التعاون بين منظمات المجتمع المدني والتنسيق بينها لطرح قضاياها على الرأي العام وتشكيل رأي عام مساندا لها وداعما لدورها في تحقيق التنمية السياسية والتطوّر الديمقراطي.
4. تطوير العلاقة مع الدّولة والتأكيد على أنّها علاقة جدلية تقوم على التأثير المتبادل والمتطوّر، نتيجة لتغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مع التأكيد على التكامل بينهما والتعاون لتحقيق التنمية.
5. توفير مناخ مناسب لقيام هذه المنظمات بنشاط فعاّل من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحوّل الديمقراطي، وانعكاساتها في سلوك المواطنين.

كلّما توفّرت هذه المقوّمات تمكّن المجتمع المدني من لعب دور مهم في تعزيز المناخ الديمقراطي و توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية و تأكيد قيمها الأساسية و هذا ينبع من طبيعته و قيمه من الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والحل السلمي للخلافات، كما تعتبر مؤسساته مدارس للتنشئة على القيم الديمقراطية و التدريب العملي على ممارستها، إذ تعدّ هذه الأخيرة الوسيلة العملية لإقامة توازن بين مصالح الفرد و المجتمع، و في ظلّها يتعوّد المواطن على ممارسة الحقوق و الواجبات من خلال آليات مختصة و هي منظمات المجتمع المدني[10]، و التي تسعى لحماية و تحقيق المصلحة العامة و تربية الأفراد على قيم و مبادئ يأخذون من خلالها مصالح الآخرين بعين الاعتبار و يتمتعون بالثقة في أنفسهم، كما يعملون على كبح الأعمال التعسفية للسلطة، و يتميّزون بالاستعداد للتضحية من أجل الصالح العام، يرتكز المجتمع المدني باعتباره شريكا شرعيا للدّولة والسوق في نظام حكم ديمقراطي على **تركيبة أساسية** تمكّنه من لعب دور مهم في مختلف نواحي الحياة والمساهمة في التنمية والدفاع عن حقوق المواطنين، وتتكوّن هذه التركيبة من: المشاركة المدنية، بناء التحالفات، دعم القطاع الخاص ومصادر التمويل[11]:

- المشاركة المدنية: وتعني ما مدى مشاركة أفراد المجتمع في برامج منظمات المجتمع المدني و مدى فعّالية هذه المنظمات في بناء رأس المال الاجتماعي**و مجتمعات ناشطة فمن خلال هذه المشاركة يلعب

المواطنون دورا محوريا في هذا البناء و في مد المجتمع بالخدمات، وتكون هذه المساهمات بصفة تطوّعية وهذا ما تدعّمه العديد من الدّول من خلال تربية أطفالها و شبابها على هذه العملية لتدعيم قيم التماسك و التكافل الاجتماعي، وهذا هو الهدف من عملية المشاركة لربط الناس بعضهم البعض و تمتين علاقة الثقة و التعاون بينهم، مع التأكيد على مبدأ العمل الجماعي لإخراج الفرد من حالة التقوقع الذاتي و ترشيد سلوكه ضمن هياكل مستقرّة، مما يؤدي إلى ارتباط و اندماج مؤسسات المجتمع المدني مع كافة أفراد المجتمع.

- بناء التحالفات: بناء شبكات وتعاون بين مختلف منظمات ومؤسسات المجتمع المدني حول القضايا والأهداف المشتركة من أجل تمثيل مصالح واهتمامات الجميع، مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- دعم القطاع الخاص: رغم أنّ دور الشركات الكبرى مهم في دعم عمل المنظمات إلا أنّه غير مسطّر في استراتيجيات عمل القطاع الخاص، وتبرز أهمية هذا التعاون في توفير التمويل المحلي لتطوير المجتمع المحلي، إضافة إلى المساهمة في بلورة السياسات المطلوب تنفيذها وبناء الإجماع حول القضايا السياسية والاقتصادية الهامة، كما يمكن للقطاع الخاص بما يملكه من موارد ونفوذ أن يمارس تأثيرا على العملية السياسية وفي صنع السياسات العامة.
- مصادر التمويل: تعدّ هذه المسألة من الأمور الهامة في المجتمعات لأنّها ترتبط بمدى استقلالية المجتمع المدني، لأنّه إذا اعتمد بشكل كبير على الموارد الحكومية سيتعرض إلى ضغط وإلى إسكات المعارضين لسياسات وخطط الحكومة، ولذلك يجب أن يعتمد في التمويل على عائدات ومداخيل الأعمال المحلية والقطاع الخاص.

ومن هنا نجد أنّ للمجتمع المدني دور فعالا و أساسيا في تجسيد المشاركة السياسية الفعّالة لما تتميّز به مؤسساته من خصائص من استقلالية و قدرة على التكيّف و التجانس، و هو يتكون من مؤسسات غير حكومية كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية وغيرها، كما يساهم أيضا في توعية و توجيه الرأي العام بضرورة حماية و الدفاع عن الفئات الضعيفة و المحرومة في المجتمع، و ضرورة إشراك أفراد المجتمع و خاصة الشباب في اتخاذ القرارات وتحقيق التنمية، بالإضافة إلى ذلك يقوم بدور مهم في مراقبة أداء و عمل المؤسسات الرسمية ومساءلتها، وهذا ما يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل المجالات و حرية الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى مجموعة من الشروط من مرجعية تشريعية ديمقراطية و منظومة قيم مدنية.

3. آليات بناء مجتمع مدني فاعل في الحياة السياسية (دستورية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية)

يستوجب تحقيق فعّالية تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني توفّر مجموعة من الأسس والآليات، لتمكينه من أداء وظائفه وتبوّء مكانة تليق به، وهذا نظرا للصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية التي يعاني منها، ولهذا

سعينا للبحث عن هذه الآليات والضوابط التي من شأنها تطويره وتفعيله ليحقّق مختلف أدواره في المجتمع، ومن هذه الآليات والأطر الضرورية نجد[12]:

1) - **الآلية الدستورية والإطار القانوني:**

إنّ إقامة الحكم على أسس دستورية يرضاها الشعب و تلتزم بها السلطة ضرورة حيوية لتنظيم العلاقات السياسية و الاجتماعية و للحد من تعسف السلطة، و هذا ما يمثّل اللّبنة الأساسية لبناء المجتمع المدني، فعلى السلطات أن تمتلك إرادة حقيقة و مواقف داعمة و حامية للحريات العامة و حقوق الإنسان، و هذا ما يتجسّد من خلال مواد دستورية تقضي بفتح المجال أكثر أمام الحقوق والحريات والاستقلالية، مع التقليص من الإجراءات والشروط لتأسيسها وتنظيم عملها، والتفصيل في كل المواد لكي لا تفهم بطرق مختلفة تعيق عملها، وتحديد الآجال المخصّصة لمعالجة المسائل القضائية لكي لا تبقى معلّقة و بدون حلول.

كما نجد الإطار القانوني والذي تجسّده الدّولة ويقصد به الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين، وهو بهذا إطار للمواطنة والحريات والقانون[13]، وهو يمثل المبادئ والقواعد القانونية التي من شأنها تنظيم نشاط تنظيمات المجتمع المدني، وهي بمثابة الضمانات الأساسية لعملها ولحماية وجودها ونجد منها:

- وجود دستور مقرّر رسميا وتم الاستفتاء عليه شعبيا، وأن يتم الإقرار فيه وبكل وضوح بحرية تكوين مختلف منظمات المجتمع المدني والفعاليات غير الحكومية (السياسية والاجتماعية والمهنية والثقافية)، وأن ينظم العلاقة بينها وبين السلطة السياسية، مع ضمان استقلاليتها وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- ضرورة احترام النظام القضائي واستقلاليته والتقيّد بأحكامه، وهذا ضمانا لحماية الشرعية الدستورية والحريات العامة والممارسات الديمقراطية من الانتهاكات.
- أن ينص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات وضرورة الالتزام به، وهذا ضمانا لعدم سيطرة أو تغوّل إحدى السلطات على الأخرى، ولإحداث التوازن وتحمّل المسؤوليات وحماية الحريات.
- اضافة إلى ضرورة وجود ضوابط دستورية أو وطنية في شكل مواثيق تمنع من الاستغلال التعسفي للسلطة واستخدام القوة والتهديد بها، وأن تحول هذه الضوابط أيضا دون حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور أو اعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إليها.
- وضوح القواعد القانونية التي تنظم وتأطّر تأسيس ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، وهذا لتكون مفهومة ومحترمة كما هي ولا يتم تأويلها واختراقها.

- التأكيد على أهميّة المشاركة في اتخاذ القرارات وفي مختلف مراحل صنع السياسة العامة من إقرارها إلى تنفيذها، والتي من الضروري أن يضمنها النظام السياسي من خلال اعتماد اللامركزية وتوزيع المهام والصلاحيات.[14]

تمثّل مختلف هذه الأسس والمبادئ البنية القانونية الضرورية لتفعيل وتطوير المجتمع المدني، وهذا من خلال توفير الشّرعية، الإصلاح السياسي، الحرّية، العدالة، حماية حقوق الإنسان، وهذا ما يمكّن من تحقيق الاستقرار والسعي نحو التنمية، لكن هذه الأطر الدستورية والقانونية وحدها غير كافية وإنّما يجب تدعيمها وتكامل مختلف الآليات والأطر الأخرى.

2) – الآلية السياسية:

ويقصد بها الصيغة أو التركيبة التي تسمح لمختلف تنظيمات وهيئات المجتمع من التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة وبكل حرّية، وهذا ما تضمنه الديمقراطية بمختلف مبادئها ومقوّماتها الداعمة لتأسيس ونشاط المجتمع المدني و منها: تعدّدية السياسية و الفكرية حرية اقامة تنظيمات و هيئات في المجتمع مع حرّية الانضمام إليها، حريّة التعبير و التّمكين من الوصول إلى مصادر المعلومات، حق التجمّع و التنقّل، حرية تأسيس نقابات مهنية و الأندية و المنافسة سعيا لتقديم الأفضل.

و لاحترام و تكريس هذه الحريات و الحقوق من المهم توفّر مجموعة من الضمانات و منها:

- الارتقاء بهذه الحقوق إلى مستوى ضمانات دستورية، وهذا ما يمنع المشرّع من وضع قوانين قد تنتهكها.
- توفير وسائل حماية لها مثل فرض الرّقابة القضائية على القرارات الإدارية وعلى القوانين المتعلقة بالحريات.
- اعتماد آليات من شأنها كشف المخالفات والانتهاكات التي تقع و تطال هذه الحقوق .[15]

3) – البنية الثقافية:

تمثّل الثقافة السياسة البنية أو المجال الذي يعيش فيه النظام السياسي، و هو الذي يعمل على نقلها أو تغييرها حسب التطوّرات، و هنا في اطار تفعيل المجتمع المدني و تنشيطه نجد أنّه لا يكفي فقط المبادئ الدستورية و القانونية، و إنّما أهمّية وجود ثقافة سياسية مكمّلة و متجانسة مع هذه الأطر المشجّعة لنشاط تنظيمات المجتمع المدني، و هذا من خلال تغيير التوجّهات و أشكال العلاقات السياسية و مجموعة القيم و التقاليد المرتبطة بها، و هذا ليتم الانتقال من ثقافة خضوعية إلى ثقافة مساهمة، و التي تعدّ المشاركة السياسية من أبرز الصور المجسّدة لها، و يكون هذا بفتح المجال أمام مؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني و تمكين المواطنين من التأثير و توجيه عمل السلطات تحقيقا لمطالب المجتمع، من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات

و صنع السياسات العامة، و بالتالي يتم إشراك الفرد في الحياة السياسية بكل مستوياتها، فهذه الثقافة تقوم على أسس و مضامين ديمقراطية من إيمان بالتعدّدية والتداول السلمي على السّلطة، و احترام الرأي و الرأي المعارض، والاستعداد لتقبّل الحلول الوسطية والتوفيقية[16].

لينتعش عمل هذه التنظيمات وينشط يجب أن تتوفّر بيئة ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل الفكري والسياسي للقوى والتنظيمات المختلفة، أي بيئة تتسم بترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها، وهذا بالقضاء على التصّور التسلّطي للسلطة والاحتكار وإلغاء الآخر، واحلال التعدّدية والشراكة وامكانية التنافس السلمي بين القوى، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القرار، اضافة إلى الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع وباتجاه النظام في حدّ ذاته.

كما تتجسّد الثقافة المساهمة من خلال ضرورة تقييد السلطات بالمعاملة القانونية و الحقوقية للمواطنين فرادى أو جماعات، باحترام و دعم حقّهم في التنظيم، الاجتماع، التفكير والتعبير ويتم خلق هذه الثقافة وترسيخها بنقلها من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية، و التي من شأنها تكوين الأفراد و اكسابهم اتجاهات و قيما سياسية، تنمي و تعزّز شعورهم بالمواطنة و الرّغبة بالمشاركة والانخراط في الحياة السياسية و بالتالي المشاركة في اتخاذ القرار، حيث تعدّ التنشئة ميكانيزما لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو خلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أكثر تطوّرا و انفتاحا عبر الأجيال.

وتتم عملية التنشئة لبناء دولة مستقرّة من خلال مستويين: أوّلهما المستوى العمودي وهو أنّ الجيل القائم ينقل ثقافته للجيل اللاحق، والمستوى الآخر وهو الأفقي أين يكون هناك تجانس وانسجام بين قيم واتجاهات الجيل السائد ضمانا للتلاحم والتكاثف مما يؤدي إلى الاستقرار[17] ولتكون هذه العملية فعّالة في بناء مجتمع مدني نشط من الضروري:

1 – إدراك أهمية العلاقة بين التنشئة وبناء مؤسسات المجتمع المدني.

2 – تطبيق أهم نظريات التنشئة وتوظيفها لتعزيز أدوار مؤسساته.

3 – وضع إطار علمي وعملياتي لدور التنشئة لضمان النجاح والوصول إلى النتائج المرجوة.[18]

تقوم التنشئة الاجتماعية و السياسية الأفراد بتكوينهم المعرفي والسلوكي والوجداني على ثقافة حقوقية مساهمة، قوامها العقل والإنسان والحرّية، مما يدعّم ويصون قيم المواطنة و الوعي السياسي لديهم، ويعزّز احترام حقوق الأفراد وحرّياتهم ونبذ سلوكيات العنف، وهذا من خلال مضامينها المختلفة (قيم واتجاهات سياسية، سلوك سياسي اجتماعي) الدّاعمة للمشاركة و المساهمة في المجتمع وبالتالي بناء مجتمع مدني فعّال، يعمل بشكل موحّد لمواجهة المشاكل وتحقيق المصلحة العامة، ومن هذه المضامين نجد ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر والتنوع، تقدير الخصوصية الثقافية، الانتماء، النقد البناء الذي من شأنه احداث الإصلاح والتطوّر، العمل بروح الفريق

وتحمّل المسؤولية، تدعيم المساواة وتكافؤ الفرص في التعامل مع أفراد المجتمع، والتي تنعكس على سلوكياتهم من تصويت والتعبير عن الرأي، المشاركة في العمل العام والعمل التطوّعي وفي مختلف الفعّاليات والنشاطات، كما تطوّر وتنمي شخصيتهم ليكونوا مواطنين واعين صالحين مدركين لحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم.

4) - الإطار الاقتصادي والاجتماعي:

تكتسب هذه الآلية أهمية كونها تمثّل معيارا مهما لقيام مجتمع مدني قوي ونشط، وهذا باعتبار أنّ مختلف الدّول التي عرفت أنظمة ديمقراطية و كانت لها الأسبقية في ظهور وتطوّر تنظيمات المجتمع المدني هي الدّول السبّاقة من حيث التطوّر الصناعي- الاقتصادي و الحضاري (الحداثة)، ومن هنا فمن الضروري توفّر درجة معقولة من التطوّر الاقتصادي والاجتماعي لبناء مجتمع مدني متطوّر ومنتج، إذ تعدّ التنمية الاقتصادية وتحسّن المستوى المعيشي عوامل أساسية لدفع الأفراد للمشاركة والتعبير عن مطالبهم للتأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة [19]، وهذا عبر مختلف القنوات و الطرق السلمية و المشروعة و التي تعتبر تنظيمات المجتمع المدني أهم صورها.

و من بين المفكّرين الذين يؤكّدون على هذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية نجد "روجيه غارودي" الذي يرى أنّ متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلّبات الديمقراطية والتنمية الإنسانية تسير في اتجاه واحد وضرورية لبعضها البعض[20]، فللوصول إلى نظام ديمقراطي متفتّح من الضروري توفّر قدرات اقتصادية، وبترسيخ القيم الديمقراطية من عدالة وحرّية تستقر الدّول بالتالي تزدهر اقتصاديا، ومن هنا يتم التوصّل إلى التنمية الإنسانية وبهذا يرتقي الإنسان وترتقي ممارساته المدنية ويتطوّر المجتمع المدني، وهذا ما يؤكّده أيضا "Beetham" والذي اعتبر أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما ارتبط بالتوزيع العادل للعائدات يدعّم امكانية تطوّر النظام الديمقراطي وترسيخه[21]، وهذا لأنّ النمو الاقتصادي يواكبه زيادة في نشوء التنظيمات الاجتماعية الحرّة و المستقلة، التي تدعّم المشاركة وتنشر الوعي في المجتمع، وتنشر آراء جديدة و تكوّن مهارات سياسية.

كما نجد أنّه لا يمكن أن تتحقق التنمية في اطار بيئة سلطوية مركزية مسيطرة على وسائل الإنتاج، أو تابعة في قراراتها و سياساتها للإملاءات الخارجية، إنّما عليها فتح المبادرة في الداخل وفتح المجال أمام المجتمع والمبادرات الخاصة، و هنا يظهر الدور المهم للقطاع الخاص في توفير الإمكانات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، وهذا متى ما كان مدعّما من طرف الدّولة و لكن دون تدخّلها أو ضغوطها، وإنّما من خلال وضع قواعد منظمة لنشاطه والقيام ببعض المشاريع القاعدية التي من شأنها تسهيل عمله ونشاطه، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع مدني متطوّر مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4. مسؤوليات وأدوار كل من الدّولة، التنظيمات المجتمعية، المجتمع في تعزيز المشاركة السياسية.

إضافة إلى هذه الآليات و المبادئ التي يجب الاعتماد عليها، نجد أنّ هناك أدوار ومسؤوليات اخرى تقع على عاتق جهات مختلفة في الدّولة من تنظيمات ومجتمع، تتحمّلها وتقوم بها في سبيل بناء و تطوير مجتمع

مدني حقيقي وفعّال، وهذا ليقوم بدوره في تنمية المجتمع وترقيته من خلال زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية وتعزيزها **[22] لدى مختلف فئات المجتمع، و تتمثل هذه الأدوار والمتطلّبات حسب كل جهة من مؤسسات الدّولة وتنظيمات المجتمع المدني و المجتمع نفسه :

- المسؤوليات والأدوار التي تقع على عاتق **سلطات الدّولة** في سبيل تنمية وتطوير المجتمع المدني:

1. توفير البيئة القانونية المناسبة من خلال مراجعة القوانين وتطويرها لدعم نشاط واستقلالية تنظيمات المجتمع المدني لأنّها أمر جوهري لممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها بكل حرّية.
2. تقديم الدّعم الحكومي والمادي وتوزيعه بكل عدالة وأحقّية، بمعنى وفق مقاييس واضحة ومعيارية (حسب النشاطات والاحتياجات)، وليس وفق أسس مشبوهة وغامضة (القرابة، المحاباة، الولاءات). اضافة إلى دعمها وتشجيعها لتطوير مواردها الذاتية، من خلال قوانين وقواعد تنظيمية، وهذا نظرا لأهمّية الموارد لنشاطها ولتحقيق أهدافها.
3. اشراك تنظيمات المجتمع المدني وفق قنوات مؤسسية مناسبة في مناقشة القضايا و القوانين المطروحة، خصوصا التي تهمهم وذات الصلة بنشاطهم، ويمكن أن يكون هذا من خلال: اللّجان المشتركة أو الاجتماعات، ورش العمل وهذا ما يسمح بتمثيل مختلف التنظيمات في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، ومن أمثلة ذلك اجتماعات الثلاثية (الحكومة – النقابات العمالية – القطاع الخاص)، إذ تعدّ مبادرة مهمّة لفتح النقاش والحوار حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ما من شأنه تشجيع هذه التنظيمات للعطاء ومواصلة العمل.
4. قيام مختلف مؤسسات الدّولة وأجهزتها مثل المؤسسات التعليمة، وسائل الإعلام، بنشر ثقافة مدنية مساهمة من خلال غرس قيم العدالة، المساواة، الحوار، تقبّل الآخر، المواطنة، المشاركة التطوّع والتعاون.

أما الأدوار والمتطلّبات التي على **تنظيمات المجتمع المدني** تبنيها فنجد منها:

1. الالتزام بالممارسة والأساليب الديمقراطية في تسييرها داخليا، وهذا من خلال انتخاب سري ونزيه لأعضاء مكتب المنظمة، وحضور الجميع في الاجتماعات الدّورية والمشاركة الفعّالة، والعمل وفق مبادئ الشفافية والحوار والمساءلة[23]، مما يسمح بتدريب أعضائها والمنتسبين إليها على العمل وفق مبادئ الديمقراطية وبالتالي ترسيخها فيهم ونشرها في المجتمع.
2. تكوين وتدريب القادة لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة الحقّة والفعّالة، وتطوير مهاراتهم مما يحقق الكفاءة والنجاعة في رسم الخطط ووضع البرامج وتنفيذها تحقيقا للأهداف المسطّرة.
3. تدعيم وتطوير البنية المؤسسية لهذه التنظيمات من خلال تحديث هياكلها الإدارية والتنظيمية، وتحديث قواعد بياناتها فمن خصائص المجتمع المدني التعقّد والتكيّف لأنّ بتحديثها يمكنها التأقلم مع مختلف المستجدات وبالتالي تكون أكثر فاعلية.

4. اعتماد برامج وخطط مدروسة موضوعة مسبقا، تحدّد فيها أهدافها وتسعى لتنفيذها بصفة مستمرة ودائمة ليس فقط في المناسبات، كما أنّه من الضروري تنويع النشاطات ومجالات الاهتمام، حيث لا يتم التركيز فقط على المجال الاجتماعي الخيري وإنّما أيضا المجالات التنموية، الحقوقية والمطلبية.
5. السعي من أجل توفير موارد مالية ذاتية للتخلّص من التبعية للمموّل و التمتّع بالاستقلالية، وهذا من خلال الاشتراكات والتبرعات، أو استثمار أموال المنظمات حسب القانون في مشاريع مصغّرة تعود بالفائدة عليها و تساهم في تنمية المجتمع، و هذا ما نجده مثلا في فرنسا تحت مسمى " الجمعية المقاولة" و في هذا الإطار يسمح للجمعيات بمزاولة أنشطة اقتصادية متنوعة شريطة أن لا تتعارض هذه النشاطات مع أهدافها، وهي مكلّفة ومسؤولة وتدفع ضرائبها [24].
6. العمل على توعية الشباب واستقطابهم للعمل الجمعوي والتطوّعي، ما من شأنه تنشئتهم وفق قيم المشاركة، المسؤولية، المساعدة، الحوار، إضافة إلى مختلف القيم الديمقراطية الأخرى مما يؤهّلهم ليكونوا أفرادا واعين وفاعلين في المستقبل.
7. ايجاد سبل للتواصل والتنسيق بين مختلف الجمعيات والتنظيمات للتعاون وتبادل الخبرات لتحقيق التطوّر، إضافة إلى العمل بشكل مشترك ومتناسق مع الجهات الحكومية المختصة من وزارات وهيئات ومجالس محلّية[25]، وهذا ما من شأنه تحقيق نتائج أحسن في معالجة مختلف القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع، لأنّ المجتمع المدني هو شريك فعّال للدّولة لتحقيق التنمية وليس منافسا تخشاه.

- كما على **المجتمع** أيضا تحمّل مسؤولياته في بناء وتنمية هذه التنظيمات وهذا من خلال:

1. ضرورة مساندة مختلف القوى والفئات الاجتماعية للجمعيات والمنظمات التي جاءت للتعبير عنها وخدمة لها وللمجتمع، ويكون هذا من خلال المشاركة في أنشطتها أو تقديم الدعم المالي لها في شكل مساعدات أو تبرعات، أو حتى الانخراط فيها.
2. دعم فواعل أخرى في المجتمع لدور هذه التنظيمات مثل القطاع الخاص ووسائل الإعلام، إذ يمكن للقطاع الخاص أن يدعّم ويثري جهودها في إطار المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وقد يكون ذلك من خلال مشاركتها في تنفيذ برامجها وخططها، مثلا من خلال تمويل بعض أنشطتها أو تظاهراتها وأيامها الدراسية، أما وسائل الإعلام فيكون دعمها من خلال تغطية هذه الأنشطة المختلفة والتوعية والتحسيس بأهمية العمل التطوّعي وأهمية الأعمال التي تقوم بها هذه التنظيمات خدمة للمجتمع.

إضافة إلى ضرورة التأكيد هنا على دور كل هذه الفواعل في عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية، وفي نشر ثقافة مدنية مساهمة قوامها الخصوصية الحضارية للمجتمعات وقيم ومبادئ الديمقراطية واحترام القوانين،

وهذا ما من شأنه التأسيس لبناء مجتمع مدني ذا بنية قيمية وثقافية فاعلة تتسم بمشاركة سياسية واعية، وهذا من خلال ما يوفّره من قنوات للاتصال ووسائط متنوعة للتعبير عن الرأي و وجهات النظر بكل حرّية وبأسلوب منظم وسليم، وهذا ما يقوي شعور الأفراد بالانتماء و المواطنة، إضافة إلى التواصل مع السّلطات للتوصّل إلى نقاط الالتقاء والتوافق بين الأراء المختلفة مما يحقق الاستقرار.

ومن هذه **القيم** التي يمثّلها ويدافع عنها المجتمع المدني نجد [26]:

– العدالة الاجتماعية والمساواة: والتي تعدّ من القيم والمبادئ التي على المجتمع المدني نشرها والترويج لها وهي قيم يوافق عليها الجميع فكل ما التزم بها المجتمع المدني كلما زاد دعم المواطنين له ومن هذه القيم نجد أيضا الإشراك الاجتماعي وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية.

– الشفافية والمحاسبة: تعدّ هاتان القيمتان أساسيتان للحصول على ثقة وشرعية وتفويض المواطنين والحكومات، ولكي تستطيع هذه المنظمات القيام بعملية المحاسبة والمساءلة يجب أن تتمتّع بالاستقلالية وحق الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى إمكانية الدخول إلى المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعية لتقصي الحقائق مثل حضور الجلسات البرلمانية والدخول في نقاشات مع النواب من خلال اللجان البرلمانية.

– المشاركة والحكم: يجب أن يتميّز تسيير منظمات المجتمع المدني بممارسات ديمقراطية وعلاقات قوية تربط مؤسسيها والمشاركين والمتطوّعين قائمة على المشاركة مما يسمح ببناء الإجماع في التخطيط الفاعل وتطبيق البرامج والاستراتيجيات.

بتوفّر هذه القيم تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في صناعة السياسة العامة و لعب أدوار رئيسية تقوم من خلالها بإنتاج القيم و الأفكار و الممارسات الفاعلة، مما يؤدي إلى نشر ثقافة المواطنة و يوجه نشاطاتها و يسهل توزّع القوى، كما توفّر آليات للمشاركة المباشرة للمواطنين، وهذا ما يمكّن من تجاوز أزمات المشاركة والمواطنة والاستقرار، ويسمح بإقامة علاقات فعّالة بين محاور النسق السياسي من قطاع خاص ومجتمع مدني وحكومة تكون قائمة على ديمقراطية تشاركية، ويرفع من الأداء الوظيفي لمكونات النظام السياسي من حكومة ووزارات والإدارة المحلية، لأنّ المجتمع المدني هو الضمير الحي و الرأسمال الاجتماعي حسب "Gramsci"، وهو المحرك الأساسي للحسبة الديمقراطية (شفافية + تقييم للقرارات و السياسات + كشف التجاوزات والتعسف والفساد الإداري والسياسي) كما ورد عن " Beetham" [27]، وهذا ما يؤدي إلى ترشيد الحكم والتأسيس لنظام سياسي يتجاوب مع متطلبات التحديث السياسي*[**]، ويتميّز بالتفاعل المستمر بين فواعل النظام من أجل حل المشاكل المختلفة اقتصادية سياسية، اجتماعية، بنيوية، و من هنا يضطلع المجتمع المدني بعدّة وظائف صنّفها " Edwards" إلى: وظيفة عامة و شبه عامة من خلال تجميع الوسائل للمواطنين العاديين للمشاركة في الحياة

العامة، و وظيفة ثانية تمثيلية للمواطن و مصالحه، و هو هنا بمثابة الرقيب و المحاسب للأداء الحكومي[28]. كما نجد عدّة وظائف أخرى للمجتمع المدني في هذا الإطار وهي:

- يوفّر المجتمع المدني ومؤسساته قنوات للمشاركة الاختيارية والإرادة الحرّة، هذه المشاركة النابعة من تطوّع الأفراد، وهذا في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوسط بين الفرد والدّولة من أجل تحقيق مصالح الأفراد والتعبير عن أفكارهم وآرائهم[29]، وهذا من خلال تشكيل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، ما يخلق توازنا بين سلطة الدّولة وحقوق الأفراد ويحافظ على النظام[30].
- يكرّس حرية الفرد وحقوق الإنسان ويعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد من مشاركة وشفافية ومساءلة والانتقال السلمي للسلطة والتداول عليها، وسيادة القانون ومكافحة الفساد.
- كما يساهم في عملية بناء المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بغرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد ومنها الولاء والانتماء والتعاون.
- لمؤسسات المجتمع المدني دور مهم في التأثير في صناعة السياسات العامة، من خلال تزويد العملية السياسية بالمعلومات من خلال أفكار وحوارات عامة ونقاشات، عبر تنظيم مؤتمرات وندوات وإصدار منشورات لعرض وجهات النظر المختلفة والتقريب بينها، إضافة إلى عدّة وسائل أخرى منها المباشرة من خلال السعي للوصول للدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار، أو أن يكون للمنظمة أشخاص يمثلونها داخل الحكومة، ووسائل غير مباشرة مثل التفاوض والمساومة وتأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية.
- تعزيز الشفافية و المساءلة فالمجتمع المدني باعتباره الممثّل الشرعي للشعب فهو مسؤول عن مساءلة أصحاب القرار، و جعلهم مسؤولين عن أعمالهم و دفعهم للوفاء بوعودهم لتقديم برامج أكثر فعالية و سياسات أفضل، كما يعمل على تحفيز شفافية الحكومة و المنتخبين من خلال نشر المعلومات و حملات التوعية العامة و النشاطات التعليمية لإعلام المواطنين و المجتمعات المحلية بالسياسات العامة و قضايا المنفعة العامة، و هذا ما يدفع بازدياد المطالبة بالشفافية في اتخاذ القرار[31]، كما يفرض ضوابط على سلطة الحكومة و يسعى للحد من الانتهازية ورصد الإساءات و يطالب بالإصلاح، و هو يمارس هذا الدّور نتيجة لعدّة عوامل من أهمّها:
  - أنّ مؤسساته أو تنظيماته هي ملك للمجتمع كله وليس ملكية خاصة يستخدمها صاحبها كما يشاء وإنّما يسعى لخدمة الصالح العام.
  - حرصه على تطبيق مبدأي الشفافية والمساءلة ما من شأنه المساهمة في تعميق الممارسة الديمقراطية في المجتمع.

- باهتمامه هذا وحرصه فإنّه يقدّم المثال والنموذج لكل من الحكومة والقطاع الخاص للاقتداء به والاستفادة من أعماله.
- المساهمة في كبح ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله.[32]
- ملأ الفراغ في حالة غياب الدّولة أو انسحابها حيث عرفت فترة الثمانينات من القرن 20 ظاهرة واسعة لانسحاب الدّولة من عديد الأدوار التي كانت تؤديها خاصة في المجال الاقتصادي كالإنتاج وتوفير الخدمات التعليمية والعلاج[33]، وهذا نتيجة للأزمة المالية وأزمة الديون، وقد تسبب هذا الانسحاب في ترك فراغ يحتاج إلى من يملأه، ويوفّر ما يحتاج إليه أفراد المجتمع ويساعد الدّولة في أداء مهامها، وهنا جاء المجتمع المدني ليتم المهام ويحمي المجتمع من الانهيار ويوفّر احتياجاته.
- تقديم برامج اجتماعية والمساعدات والخدمات الخيرية للفئات الضعيفة والمحتاجين بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، وتختلف طبيعة هذه المساعدات من إعانات مالية إلى بناء مستشفيات ومدارس.
- توظيف الجماعات المحلية وتقويتهم من خلال إشراكهم في عملية صنع السياسات العامة خاصة الصحية والتعليمية والاقتصادية، وهذا بإبداء أراءهم واقتراحاتهم من خلال جلسات الاستماع البرلمانية ومختلف المنابر.
- أصبح المجتمع المدني يلعب دورا مهما في التنمية باعتباره أحد دعائم الحكم ونتيجة لعدم قدرة الدّولة وحدها تلبية كل حاجيات المجتمع، مما أدى إلى ظهور هذا القطاع بمشاركته الفعّالة في عملية التنمية، وهذا ما أكّدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي أوضحت أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 7.6 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن 20[34].

كما أنّ للمجتمع المدني دورا هاما في مكافحة الفساد، من خلال توعية و تأطير المواطنين ليكونوا مساهمين في مراقبة و مساءلة الحكومة على أعمالها، و الذي يكون من خلال عدّة إجراءات و آليات منها [35]:

- المساهمة في اتخاذ القرار: للمجتمع المدني دور هام في مكافحة الفساد والوقاية منه، وهذا بمشاركته للحكومة في عملية صنع واتخاذ القرار، إضافة إلى مساهمة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية وتحمل مسؤولياتهم باحترام القوانين وتطبيقها، والعمل وفق قيم ومعايير الآداب العامة ومن هنا تتأت محاسبتهم لأصحاب القرار[36]، والتي تكون من خلال تمكينهم من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون العامة والميزانية ومعرفة كيفية صرف الأموال العامة.
- التحسيس: على المجتمع المدني توعية المواطنين بضرورة المشاركة في تسيير الشؤون العامة، وذلك بالقيام بحملات تحسيسية لشرح مخاطر جرائم الفساد وآثارها الخطيرة على التنمية، القيام بأنشطة إعلامية وبرامج تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص المتورطين فيه، ويكون هذا من خلال مختلف الوسائل

ومنها وسائل الإعلام والاتصال، البرامج التربوية والتعليمية، الملتقيات والندوات، للتحذير من هذه المخاطر والتعريف بأسبابه وآثاره الوخيمة.

- الحصول على المعلومات: من الضروري الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد ونشرها وتعميمها، من أجل تكريس الشفافية وتمكين مختلف الوسائل من لعب دورها في كشف الممارسات المتعلقة بالفساد، هو دور مكمّل لمهام الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة ومكافحة الفساد المالي والإداري، ولكن ينبغي احترام الخصوصية عند نشر المعلومات ومراعاة حقوق الآخرين.
- الرصد: وهو وسيلة فعالة تمكن المجتمع المدني من كشف وفضح الممارسات المشبوهة والفساد لتعبئة الرأي العام وتجنيده ضدّه، من خلال مراقبة كيفية صرف المال العام وإبرام الصفقات، ومراقبة الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، حيث نجد أنه في كثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة والمال بابتزاز السياسيين وإغرائهم بالمال.

5. خاتمــة:

تعّبر المشاركة السياسية عن سلوك تطوّعي و نشاط ارادي مكتسب، يقوم المواطنون في اطارها بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا المجتمع، و هذا ما لا يتكرّس إلاّ من خلال تنظيمات مجتمع مدني مستقلة و متجانسة تمارس مهامها المختلفة الاجتماعية والثقافية والمطلبية والاقتصادية بكل حرّية، فكلّما تميّزت هذه التنظيمات المجتمعية بالاستقلالية والوعي الاجتماعي والحقوقي، كلّمت توصّلنا إلى مجتمع مدني فعّال يؤدي دوره في توسيع المشاركة، وهذا ما يتحقّق خصوصا باعتماد الدّول لمجموعة من الآليات الدستورية والاقتصادية والثقافية، اضافة إلى تحمّل كل جهة لمسؤولياتها و لأدوارها من مؤسسات مجتمع مدني إلى سلطات العامة و المجتمع عامة.

فتحسين أداء تنظيمات المجتمع المدني و تفعيلها و فتح المجال أوسع أمام احترام الحقوق والحرّيات، يُمكّن من نجاح هذا النموذج التشاركي الذي يتسم فيه المواطنون بالوعي الكافي والمواطنة المسؤولة والفعّالة للمشاركة بكل إيجابية في الحوار والمناقشات مع السلطات، سواء كان ذلك على المستوى العام أو المحلي لاتخاذ القرارات و رسم السياسات المناسبة، عبر مختلف القنوات والطرق السلمية والمشروعة، والتي يعتبر المجتمع المدني أهم صورها بعيدا عن الاحتقان والعنف السياسي، مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي ودعم ركائز الديمقراطية خدمة للصالح العام، وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع فهو شريك أساسي ومهم في التنمية.

الهوامش:

* يعدّ هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة ظهر في خلال فترة الستينات في الميدان الصناعي و التجاري (في الاقتصاد)، و هذا عندما خطّطت كبرى المؤسسات و الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية (و.م.أ) بإشراك عمالها و اطاراتها لتسيير

العمل و الإنتاج، و مناقشة كل المسائل و اتخاذ القرارات ثم متابعة و مراقبة تنفيذها، وقد حقّقت هذه التجارب نجاحا كبيرا، و بعدها في السبعينيات انتقل هذا المصطلح إلى المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي، و كان هذا نتيجة للمشاكل و الفقر الذي كانت تعانيه بعض المناطق في و.م.أ و أمريكا اللاتينية (من دول أمريكا اللاتينية التي طبّقت هذا النموذج نجد الأرجنتين، البرازيل و التي عرفت فيها مدينة مونتي أليغرو تطبيق حقيقي لهذا النموذج ثم انتقلت في فترة الثمانينات إلى الدّول الأوروبية خاصة بريطانيا أين أطلق عليها مصطلح "الديمقراطية التداولية Démocratie Délibérative "، و في ألمانيا بمدينة برلين، أما فرنسا فقد عرفتها تحت مسمى " الديمقراطية الجوارية Démocratie de Proximité" كما أصدرت قانون سنة 2002م الذي جعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلي بمعنى تطبيقها على المستوى المحلي)، إذ لحل هذه المشاكل تدخّل السكان المحليين من خلال خلق نخبة محلّية من المواطنين العاديين، و التي كان لها القدرة و القوة لطرح الحلول الملائمة للمشاكل، و لمواجهة النخبة المهيمنة محليا و المكوّنة من القوى الضاغطة و الفاعلين المحليين (الممثلين)، كما يمكن أن تشكّل هذه المجموعات من المواطنين شبه هيئة استشارية ترشد المسؤولين في اتخاذ قراراتهم، و هذا تفاديا للصدام مع رغباتهم و مطالبهم و بهذا يصبح الحكم تعاونيا ذو مصدر مفتوح، و بهذا تتعوّد النخبة الحاكمة على شريك طبيعي و يعملان معا مما يدعّم الإستقرار و الشرعية للحكم.(انظر: محمد فخري راضي: الديمقراطية –مشاركة المواطن في اتخاذ القرر–،ط1، عمان، دار أمجد للنشر، 2015،ص 114-115، و قوي بوحنية و آخرين: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدّول المغاربية،ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2015، ص 8).

[1]) – اليسار سروع : الحكم الرشيد و التخفيف من حدّة الفقر و المجتمع المدني، اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية والإجتماعية و مكافحة الفقر(القاهرة 13.11 نوفمبر 2001)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر 14، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002، ص 216.

[2]) – انظر:

- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 32-37.
- Samuel P. Huntington, : Political Order in Changing Societies, Yale Univ, Press, 1968, pp. 394-401.
- Nina Cvetek Et Friedel Daiber:QU'est-ce Que La Societe Civile?, Antananarivo, KMF-CNOE Et Friedrich-Ebert-Stiftung, Octobre 2009, P 8-9. Sur le site: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/madagaskar/06890.pdf

[3]) علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، ط1، القاهرة، مركز المحروسة، 2004، ص 77.

[4]) . جاد الكريم الجباعي: المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، دمشق، النايا للدراسات و النشر،2011، ص 263.262.

[5]) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص 83.79.

[6]) _ حسنين توفيق إبراهيم: المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتّحدة، حوليات الآداب و العلوم الإجتماعية، الحولية 34، جامعة الكويت، مارس 2014، ص 39.

[7]) . عبد الكريم هشام: دور المجتمع المدني في تعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، ع 7، بسكرة، دار الهدى، 2006، ص 326.

[8]) – عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدّولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 292.

[9]) . انظر:

- عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في تعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 333.
- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[10]) . خالد الحروب و آخرون: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001،

[11]) . اليسار سروع : مرجع سبق ذكره، ص 238.237.

* * بداية استخدام الرأس المال الإجتماعي كان مع "R.Putnam" في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" سنة 1993م ،و كان أوّل من ربط بين مفهوم المجتمع المدني و رأس المال الإجتماعي، حيث عرّفه أنّه يجسّد مقوّمات التنظيم الإجتماعي و التي تتمثّل في الثقة و التعاون و التشبيك و المعايير الإجابية و الشبكات الإجتماعية البناءة التي يمكن أن تحسن كفاءة المجتمع وتؤدي إلى التطوّر، و هذا ما ينتج عن المجتمع المدني الفعّال و النشط و الذي تتميّز تنظيماته بالثقة و التماسك و تطوير العلاقات سعيا لتحقيق التنمية. (أمينة بلحنافي و فيصل مختاري: إشكالية رأس المال الإجتماعي بين المفهوم و القياس، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد 09، بن عكنون، مؤسسة كنوز الحكمة، السداسي الأول 2017، ص 126،132.)

[12]) – انظر:

- محمد ثامر كامل: المجتمع المدني و التنمية السياسية، ط 2، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ص 79- 107.
- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 218-234

[13]) – حسنين توفيق إبراهيم: بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمّية و الكيفيّة، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 699.

[14]) – انظر:

- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 218.
- علي لطف الثور: مناقشات مداخلة باقر النجار : المجتمع المدني في الخليج و الجزيرة العربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 610-611.

[15]) – محمد ثامر كامل، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[16]) – أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 226

[17]) –David Easton : The Theoretical Relevance of Political Socialization, Canadian Journal of political science, June 1968, pp. 131- 138.

[18]) – محمد ثامر كامل، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

[19]) – للمزيد حول تأثير العوامل أو المحدّدات الإقصادية و الإجتماعية على عملية المشاركة السياسية يمكن مراجعة:

- Lester Milbrath : Political Participation: How and Why do People Get Invloved in Politics? , Chicage Rand Mc Nally & Comp, 1965, pp. 110-137.

[20]) – أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 230.

[21]) – David Beetham :Civil Society: Market Economy and Democratic Polity, in Civil Society in Democratization London, Frank Cass, 2004.

*** يقصد بالوعي اليقظة الفكرية أين يدرك الانسان نفسه و قدرته على التفهم و التحليل، كما يمثّل **الوعي السياسي** المعارف السياسية و القيم و الاتجاهات السياسية التي تمكن الفرد من ادراك أوضاع مجتمعه و محيطه و تحليلها، و بالتالي يحدّد موقفه منها إما بالاندفاع والتّحرّك من أجل تغييرها و تطويرها أو الحفاظ عليها للإبقاء على أحسن الأوضاع، و بهذا فهو يعدّ من أبرز أسس المجتمعات الديمقراطية.

و **المشاركة السياسية** و التي تعني حسب صموئيل هنتغتون و جون نيلسون: ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواءا كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقاطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعّال أم غير فعّال. كما تعتبر أحد معايير شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع، و هذا بتنظيمها لبنية النظام السياسي و مؤسساته من خلال مشاركة الشعب في العملية السياسية و فعّالياتها ما يعدّ ضمانة حقيقية للاستقرار السياسي.

[22]) – حسنين إبراهيم توفيق: المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتّحدة، مرجع سبق ذكره، ص 124-130.

[23]) – د.م : منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية، الندوة الإقليمية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان،14-15 ماي 2015.

[24]) – عادل عزي: القانون المنظم للعمل الجمعوي في ميدان التنمية: رؤية مقارنة بين فرنسا و المغرب، على الموقع:

www.tanmia.ta/article.php3?id-article ، تم الإطلاع بتاريخ: 2016/03/16، على الساعة 11:20.

[25]) – محمود قرزيز و مريم يحياوي: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، ورقة مقدّمة في الملتقى الوطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر – واقع و تحدّيات–، أيام 16-17 ديسمبر، جامعة الشلف، 2008، ص 11 ، في الموقع:-http://www.univ chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf،يوم 2014/02/03، ص 13.

[26]) . اليسار سروع : مرجع سبق ذكره، ص 238.240.

[27]) – محند برقوق: دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ورقة مقدّمة في الملتقى دولي حول: دور المجتمع المدني في تنمية الدّولة، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص 5.

**** من بين هذه المتطلبات التي تمكّن الإنتقال إلى المجتمع السياسي الحديث الذي يتميّز بوجود سلطة عقلانية، و بنى متمايزة و مشاركة جماهيرية، كما يمتلك القدرة على تحقيق عدد كبير من الأهداف و الغايات، نجد:

- نظام من التمايز و التخصّص الوظيفي العالي للمنظمات الحكومية.
- درجة عالية من الإندماج و التكامل في البنية الحكومية.
- سيطرة الإجراءات العقلانية على عملية اتخاذ القرارات السياسية.
- اتساع حجم و مدى و كفاءة القرارات السياسية و الإدارية.
- انتشار و فعالية الإحساس الشعبي بالإنتماء للتاريخ و الأرض و الهوية القومية للدّول.
- اتساع درجة الإهتمام و المشاركة الشعبية في النظام السياسي و لكن ليس بالضرورة المشاركة في عملية اتخاذ القرار نفسها.
- توزيع الأدوار السياسية استنادا إلى الكفاءة و الإنجاز و ليس على أساس الوضع الإجتماعي أو الطبقي للفرد.
- استناد الإجراءات القضائية و التنظيمية على أسس قانونية و غير شخصية. (ثامر كامل محمد الحزرجي: النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص 137.)

[28]) _ انظر:

- عبد الكريم هشام: مرجع سبق ذكره، ص 326.
- Nina Cvetek Et Friedel Daiber,op.cit., P. 10.

[29])-ibid.P. 11

[30]) _ إسماعيل عثمان، دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في التنمية البشرية، ورقة مقدّمة في ندوة " التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة"، عقدت بالتعاون بين مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافي و منتدى الفكر العربي في 10_1999/4/11، ص 69.

[31]) . اليسار سروع : مرجع سبق ذكره، ص 235.236.

[32]) – محمد ثامر كامل، مرجع سبق ذكره، 2012

[33]) . عيسى الشماس: المجتمع المدني: المواطنة و الديمقراطية، ط 18، دمشق، مشورات إتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 17.18.

[34]) . مشري مرسي: المجتمع المدني في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحدّيات، جامعة الشلف،16.17 ديسمبر 2008، ص 9.

[35]) _ رضا هميسي : دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

[36]) _ John Williams: La Responsabilité et la Bonne Gouvernance (L' absence de Responsabilité exacerbe la Corruption), Scène Internationale, Numéro : NOV_DEC 2007 .

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم حسنين توفيق: بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمّية و الكيفيّة، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 .
2. إبراهيم حسنين توفيق: المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتّحدة، حوليات الآداب و العلوم الإجتماعية، الحولية 34، جامعة الكويت، مارس 2014 .

3. الثور علي لطف: مناقشات مداخلة باقر النجار : المجتمع المدني في الخليج و الجزيرة العربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،
4. الجباعي جاد الكريم : المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، دمشق، النايا للدراسات و النشر،2011.
5. الحروب خالد و آخرون: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .
6. الخزرجي ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2004 .
7. الشماس عيسى : المجتمع المدني: المواطنة و الديمقراطية، ط 18، دمشق، مشورات إتحاد الكتاب العرب، 2008.
8. الصادق علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، ط1، القاهرة، مركز المحروسة، 2004 .
9. الصبيحي أحمد شكر: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
10. برقوق محند : دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ورقة مقدّمة في الملتقى دولي حول: دور المجتمع المدني في تنمية الدّولة، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005 .
11. بلحنافي أمينة و مختاري فيصل : إشكالية رأس المال الإجتماعي بين المفهوم و القياس، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد 09، بن عكنون، مؤسسة كنوز الحكمة، السداسي الأول 2017.
12. بوحنية قوي و آخرين: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدّول المغاربية،ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2015 .
13. سروع اليسار : الحكم الرشيد و التخفيف من حدّة الفقر و المجتمع المدني، اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و مكافحة الفقر(القاهرة 13.11 نوفمبر 2001)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر 14، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002.
14. عثمان إسماعيل : دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في التنمية البشرية، ورقة مقدّمة في ندوة " التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة"، عقدت بالتعاون بين مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافي و منتدى الفكر العربي في 10_1999/4/11.
15. عزي عادل : القانون المنظم للعمل الجمعوي في ميدان التنمية: رؤية مقارنة بين فرنسا و المغرب، على الموقع: www.tanmia.ta/article.php3?id-article
16. قرزيز محمود و يحياوي مريم: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، ورقة مقدّمة في الملتقى الوطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر – واقع و تحدّيات-، أيام 16-17 ديسمبر، جامعة الشلف، 2008، ص 11 ، في الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf ، يوم 2014/02/03.
17. كامل محمد ثامر : المجتمع المدني و التنمية السياسية، ط 2، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012.
18. مرسي مشري: المجتمع المدني في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحدّيات، جامعة الشلف،16.17 ديسمبر 2008.
19. هشام عبد الكريم: دور المجتمع المدني في تعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، ع 7، بسكرة، دار الهدى، 2006 .
20. هشام عبد الكريم: دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدّولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013 .
21. همیسي رضا: دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
22. د.م : منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية، الندوة الإقليمية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان،14-15 ماي 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Beetham David :Civil Society: Market Economy and Democratic Polity, in Civil Society in Democratization London, Frank Cass, 2004.

2. Cvetek Nina Et Daiber Friedel:QU'est-ce Que La Societe Civile?, Antananarivo, KMF-CNOE Et Friedrich-Ebert-Stiftung, Octobre 2009, P 8-9. Sur le site: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/madagaskar/06890.pdf
3. Easton David : The Theoretical Relevance of Political Socialization, Canadian Journal of political science, June 1968.
4. Huntington Samuel .P: Political Order in Changing Societies, Yale Univ, Press, 1968.
5. Milbrath Lester : Political Participation: How and Why do People Get Invloved in Politics? , Chicage Rand Mc Nally & Comp, 1965.
6. Williams John: La Responsabilité et la Bonne Gouvernance (L' absence de Responsabilité exacerbe la Corruption), Scène Internationale, Numéro : NOV_DEC 2007.